المعهد
الدنماركي
لحقوق الإنسان

الاستفادة من حقوق الإنسان وخطة عام 2030 للنهوض بحقوق مجتمع الميم

RFSL

تم إعداد هذه الوثيقة ونشرها بالتعاون بين المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان (DIHR) والاتحاد السويدي لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتحولين والشواذ وثنائيي الجنس (RFSL)

المؤلفون: ميكا غريزفونوفيكز (RFSL) أنديرس دالبيك وسايونارا كوينغ-ريس (DIHR) بمساهمة من هيلين مولر فينترسكوف (DIHR)، بريجيت فايرنغ (DIHR)، ماريا بلوغ بيترسن (DIHR) وناتيا غفيانيشفيلي.

Graphic design: Graphera

ISBN: 978-87-93893-89-4
e-ISBN: 9788793893894

© 2020 The Danish Institute for Human Rights and the Swedish Federation for Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender, Queer and Intersex Rights

المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان
فايلدرز بلادس 8ك
دي كي – 1403 كوبنهاغن كي
هاتف: 8888 3269 45+
www.humanrights.dk

والاتحاد السويدي لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتحولين والشواذ وثنائيي الجنس (RFSL)
سالتماتارغاتن
59 113 ستوكهولم
هاتف 900 62 501 8 46+
www.rfsl.se

هذا المحتوى ممول من خلال الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida).
الوكالة (Sida) ليست بالضرورة أن تشارك الآراء الواردة هنا.

يمكن إعادة نسخ هذا المنشور أو أجزاء منه مالم يكن ذلك لغايات تجارية وشريطة ذكر الاقتباس من المؤلف والمصدر

الاستفادة من حقوق الإنسان وخطة عام 2030 للنهوض بحقوق مجتمع الميم

الملخص التنفيذي.....4

توصيات بشأن دمج حقوق الإنسان في مراجعة أهداف التنمية المستدامة للنهوض بحقوق مجتمع الميم.....5

المقدمة.....8

1) السياق.....10

2) حقوق مجتمع الميم في أطر وهيئات حقوق الإنسان.....12

3) خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة - إطار هامّ لحقوق الإنسان.....16

4) حقوق مجتمع الميم في عمليات رصد أهداف التنمية المستدامة.....28

5) الخلاصة.....38

6) توصيات بشأن دمج حقوق الإنسان في مراجعة أهداف التنمية المستدامة للنهوض بحقوق مجتمع الميم.....40

قائمة المصطلحات.....42

endnotes.....44

الملخص التنفيذي

يقدم هذا التقرير إرشادات حول كيفية الاستفادة من حقوق الإنسان وخطة عام 2030 وآليات الرصد ذات الصلة لتعزيز إعمال حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس (LGBTI). يواجه الأشخاص المنتمون إلى مجتمع المثليين والمتحولين جنسيًا انتهاكات عاجلة لحقوق الإنسان وتحديات متعددة، يمكن معالجة العديد منها من خلال تنفيذ خطة عام 2030 التي تحترم حقًا الالتزام «بعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب». يمكن أن يضمن مواءمة تقارير حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة (SDG) الاتساق في الطريقة التي تقدم بها البلدان تقارير ومتابعة توصيات حقوق الإنسان فيما يتعلق بحقوق مجتمع الميم. هذا هو واحد من عدة عناصر مهمة في ضمان أن إعمال حقوق مجتمع الميم هو جزء أساسي من تنفيذ خطة عام 2030 في البلدان.

يقدم التقرير أمثلة على كيفية ربط التحديات التي يواجهها أفراد مجتمع الميم بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة وأطر حقوق الإنسان، فضلاً عن كيفية دمج التوصيات الصادرة عن أنظمة حقوق الإنسان بشأن حقوق مجتمع الميم في الاستعراضات الوطنية الطوعية (VNR) الخاصة بتقدم أهداف التنمية المستدامة.

يُظهر تحليل التقارير الوطنية الطوعية المختارة أن هناك إمكانات كبيرة لتحسين تكامل رصد حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها.

توصيات بشأن دمج حقوق الإنسان في مراجعة أهداف التنمية المستدامة للنهوض بحقوق مجتمع الميم

الحكومات:

- تضمين أفراد ومنظمات مجتمع الميم في عمليات تنفيذ جدول أعمال 2030 ورصدها ومراجعتها ومتابعتها، لضمان مراعاة وجهات نظرهم وحقوقهم ومعالجتها.
- استخدام التخطيط والبرمجة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة كفرصة لتنفيذ توصيات حقوق الإنسان من الاستعراض الدوري الشامل (UPR) / هيئات المعاهدات / الإجراءات الخاصة التي تهم مجتمع الميم.
- الإبلاغ والتقرير عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتزامات وتوصيات حقوق الإنسان المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في المراجعة الوطنية الطوعية وعمليات مراجعة أهداف التنمية المستدامة الأخرى.
- استخدام البيانات والمعلومات التي تنتجها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى التشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة لتوجيه جهود التنمية المستدامة وضمان عدم تخلف مجتمع الميم عن الركب.
- التأكد من جمع البيانات المتعلقة بأفراد مجتمع الميم والتعامل معها بطريقة أخلاقية وآمنة لتجنب تعريضهم لمزيد من المخاطر.

الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة:

- تضمين، حيثما أمكن، إشارة إلى أهداف ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في التوصيات الخاصة بكل بلد وفي التعليقات العامة المتعلقة بالتزامات حقوق الإنسان، حيث أن هذا سيجعل الروابط أكثر وضوحًا ويسهل استخدام نتائج أنظمة حقوق الإنسان لتوجيه تنفيذ خطة عام 2030 وإعداد التقارير. كما أنه سيضيف أيضًا حِساً من المساءلة حول أهداف التنمية المستدامة.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (NHRIs) والجهات الفاعلة الأخرى في مجال حقوق الإنسان:

- المشاركة بشكل استباقي في عمليات أهداف التنمية المستدامة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية لضمان أن حقوق الإنسان تستند إلى أهداف التنمية المستدامة في التخطيط والبرمجة وإعداد التقارير.
- المناصرة لإدراج أفراد مجتمع الميم وحقوقهم في عمليات أهداف التنمية المستدامة ومراعاتها.
- تنظيم وتقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك البيانات النوعية، حول حالة الأشخاص من مجتمع الميم من أجل توجيه عمليات أهداف التنمية المستدامة وإدخال تقارير المراجعة الوطنية الطوعية.
- التأكد من أن البيانات المتعلقة بأفراد مجتمع الميم يتم جمعها والتعامل معها بطريقة أخلاقية وآمنة لتجنب تعريضهم لمزيد من المخاطر.
- مساعدة الدول على تحديد فرص متابعة توصيات حقوق الإنسان في عمليات أهداف التنمية المستدامة، وضمان استخدام أهداف التنمية المستدامة لتعزيز وحماية حقوق المثليين في بلدك.

الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بما في ذلك منظمات ونشطاء مجتمع الميم

- المشاركة بشكل استباقي ومبادر مع آليات متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة، لا سيما عمليات المراجعة الوطنية الطوعية في البلدان، وكذلك مع الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان - ربما من خلال تحالفات المجتمع المدني - لتسليط الضوء على قضايا وأولويات مجتمع الميم وأولوياتهم والدعوة إلى العمل، بما في ذلك متابعة توصيات محددة لحقوق الإنسان.
- الضغط لجعل عمليات متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة مفتوحة وشاملة لمشاركة وإسهامات هادفة من قبل المجتمع المدني وخاصة أفراد مجتمع الميم ومنظماتهم.

المقدمة

يقدم هذا التقرير إرشادات حول كيفية الاستفادة من حقوق الإنسان وخطة عام 2030 وآليات الرصد الدولية ذات الصلة لتعزيز إعمال حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى وبالتالي المساهمة أيضًا في الوفاء بتعهد خطة عام 2030 «بعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب[1]».

يسلط الجزء الأول من التقرير الضوء على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها أفراد مجتمع الميم في جميع أنحاء العالم. يتعلق القسم الثاني بحقوق مجتمع الميم بأطر حقوق الإنسان ويقدم أمثلة على كيفية إصدار آليات مراقبة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة توصيات لضمان حقوق مجتمع الميم. يضع القسم الثالث حقوق مجتمع الميم فيما يتعلق بجدول أعمال 2030 والالتزام بـ «عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب». يتضمن القسم أمثلة ملموسة لكيفية ربط بعض التحديات التي يواجهها أفراد مجتمع الميم مباشرة بغايات أهداف التنمية المستدامة التي توضح كيف يمكن معالجة القضايا من خلال تنفيذ خطة عام 2030 التي لا تترك أحدًا وراء الركب. يقدم القسم الرابع أمثلة ملموسة عن كيفية استخدام الدول للتوصيات الصادرة عن منظومة حقوق الإنسان (مثل الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة) لرفع تقارير أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. تشير الخاتمة (القسم الرابع) إلى إمكانية كبيرة لزيادة التآزر بين حقوق الإنسان وتقارير أهداف التنمية المستدامة والتنفيذ ذي الصلة لضمان أن تنفيذ خطة عام 2030 يسترشد بنهج قائم على حقوق

الإنسان ويفي بحقوق المثليين. أخيرًا، يحتوي التقرير على توصيات ملموسة للحكومات وهيئات حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات أصحاب حقوق المثليين.

يشير الاختصار LGBTI إلى المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس (مجتمع الميم). من الصعب للغاية تحديد المصطلحات المتعلقة بالميل الجنسي، والهوية الجنسية أو التعبير،والخصائص الجنسية (SOGIESC) عبر مختلف السياقات الثقافية والوطنية. الأفراد الذين لا تتوافق المصطلحات المتعلقة بالميل الجنسي،والهوية الجنسية أو التعبير،والخصائص الجنسية الخاصة بهم مع المعايير المقبولة لمجتمع وثقافة ذلك الفرد غالبًا ما يتعرضون للتهميش الاجتماعي والقانوني والثقافي. يتم استخدام المصطلح الجماعي «مجتمع الميم» «LGBTI people» هنا لأنهم مجموعة متنوعة تواجه مع ذلك بعض التحديات الشائعة: وصمة العار والتمييز والعنف بسبب ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسية أو تعبيرهم وخصائصهم الجنسية. هذا التعريف ليس حصريًا ولا نهائيًا؛ قد تكون المفاهيم أو المصطلحات أو الهويات الأخرى ذات صلة في بيئات جغرافية أو ثقافية مختلفة،وقد تتطور المفاهيم بمرور الوقت.

1) السياق

في جميع أنحاء العالم، هناك قوانين معينة سارية تقيد حقوق المثليين و / أو تعرضهم لتدخل الدولة:

- السلوك الجنسي المثلي بين البالغين بالتراضي جريمة في 70 دولة عضو في الأمم المتحدة.
- 31 دولة عضو في الأمم المتحدة لديها قوانين ولوائح تم سنها لتقييد الحق في حرية التعبير فيما يتعلق بقضايا التوجه الجنسي (يشار إليها غالبًا باسم «قوانين الدعاية»).
- 41 دولة عضو في الأمم المتحدة تبق على القوانين واللوائح التي تحد من إمكانية عمل منظمات المجتمع المدني في القضايا المتعلقة بالتوجه الجنسي للحصول على تسجيل قانوني.
- دولة واحدة فقط في العالم لديها قانون يحظر العمليات الجراحية بدون موافقة وغير الضرورية طبياً على الرضع والأطفال ثنائيي الجنس.
- 68 دولة لديها قوانين تجرم عدم الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية أو التعرض له أو نقله؛ و 33 دولة طبقت قوانين جنائية أخرى على عدم الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية أو التعرض له أو نقله. تستثني هذه القوانين السكان المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمتأثرين به، مما يتركهم خلف الركب.

يتشارك أفراد مجتمع الميم تجارب مشتركة من التهميش بسبب ميولهم الجنسية الفعلية أو المتصورة، والهوية الجنسية والتعبير والخصائص الجنسية. بالإضافة إلى ذلك، يواجه الكثيرون درجات متفاوتة من أشكال متداخلة من التمييز على أساس الجنس والعمر والعرق والإثنية والقدرة والحالة الاجتماعية والاقتصادية وحالة الهجرة وعوامل أخرى تؤدي إلى الإقصاء.

إن مستوى التمييز والعنف ضد الملايين من المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى في جميع أنحاء العالم واسع ومعقد كما هو موضح في الأمثلة أدناه من البيان المشترك إلى الدورة 41 لمجلس حقوق الإنسان من 1316 منظمة غير حكومية من 174 دولة وإقليم:

«وتشمل هذه الانتهاكات: القتل والإعدام خارج نطاق القضاء؛ التعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي، الاختفاء القسري، النزوح القسري والتجريم، والاعتقالات التعسفية والابتزاز والسلب، وعنف ومضايقة الشرطة، التسلط والتنمر، وصمة العار، وخطاب الكراهية، وإنكار الهوية الجنسية المحددة ذاتيًا للفرد؛ العلاج الطبي و / أو التعقيم القسري؛ بالإضافة إلى قمع الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع والدين أو المعتقد، وكذلك الهجمات والقيود على المدافعين عن حقوق

الإنسان والحرمان من الخدمات وإعاقة الوصول إلى العدالة والتمييز في جميع مجالات الحياة بما في ذلك التوظيف والرعاية الصحية والإسكان والتعليم والتقاليد الثقافية وغيرها من أشكال العنف والتمييز المتعددة والمتقاطعة. وتحدث هذه الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق في حالات النزاع وغير النزاع، وترتكبها جهات فاعلة تابعة للدولة وغير تابعة للدولة (بما في ذلك أسر الضحايا ومجتمعاتهم) وتؤثر على جميع مجالات الحياة[2]».

الأمثلة ليست شاملة، ومستوى التمييز و / أو العنف الذي يعاني منه أفراد مجتمع الميم يختلف باختلاف المناطق والسياقات، لكن البيان المشترك يعطي نظرة ثاقبة على العديد من التحديات وشدتها؛ فضلاً عن الحاجة الملحة لاتخاذ إجراء.

تؤدي الأشكال المتداخلة للتمييز ضد مجتمع الميم إلى انتشار تجربة الفقر متعدد الأبعاد أفراد هذه الفئة. السياسات والقوانين والممارسات التمييزية تخلق أوجه حرمان متداخلة وتعيق الوصول إلى الموارد الاقتصادية الكافية والخدمات الأساسية. علاوة على ذلك؛ يتفاقم هذا الأمر عندما يتم استبعاد الأشخاص من مجتمع الميم من التأثير على السياسات التي تؤثر على حياتهم. يمنع الفقر متعدد الأبعاد الأشخاص من مجتمع الميم من ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم ومن تحقيق إمكاناتهم الكاملة[3].

2) حقوق مجتمع الميم في أطر وهيئات حقوق الإنسان

إن حقوق الإنسان عالمية؛ وبطبيعته؛ يولد كل إنسان ويتمتع بنفس الحقوق، بغض النظر عن النسب والجنس واللون والمكانة والعقيدة. إن حقوق الإنسان، مثلها مثل أهداف التنمية المستدامة، غير قابلة للتجزئة ومترابطة، مما يعني أنه لا يمكن التمتع بمجموعة واحدة من الحقوق بالكامل دون الأخرى.

كما أن الدول مُلزمة بموجب القانون الدولي باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها، وهذا يشمل هذا بشكلٍ تلقائي الأشخاص المثليين. تعني عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة أن يتمتع أفراد مجتمع الميم، مثل أي شخص آخر، بمجموعة كاملة من الحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

تشمل مسؤولية الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان على وجه التحديد الواجبات التالية: الامتناع عن التدخل في تمتع الناس بحقوقهم، ومنع الانتهاكات من قبل وكالات الدولة والمسؤولين والشركات الخاصة والأفراد، ورصد هذه الانتهاكات والتحقيق فيها ومكافحتها عند حدوثها وتوفير الإنصاف للضحايا[4]. يجب على الدول أيضًا «جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالعنف والتمييز ضد أفراد مجتمع الميم والتشاور مع المنظمات ذات الصلة التي تمثل مجتمعات المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى عند صياغة السياسات ذات الصلة[5]».

إن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (NHRIs) دوراً رئيسيًا تلعبه كمؤسسات مستقلة للدولة، مع ولاية دستورية و / أو تشريعية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. تجري المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحليلًا منهجيًا للوضع الوطني لحقوق الإنسان، بما في ذلك الأشخاص من مجتمع الميم، وإصدار التقارير والتوصيات، والتي يمكن استخدامها لتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقاريرها إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بما في ذلك هيئات معاهدات الأمم المتحدة[6].

يمكن أن تلعب الآليات الدولية لحقوق الإنسان دورًا مهمًا في تعزيز حقوق المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى حيث يمكنها مراقبة وضع أفراد مجتمع الميم في السياقات الوطنية وإصدار قرارات وتوصيات للبلدان حول كيفية إعمال حقوق مجتمع الميم، والدول ملزمة بالاستجابة للتوصيات وتقديم تقرير عن التنفيذ.

هيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة

يعتبر **مجلس حقوق الإنسان** هيئة حكومية دولية داخل منظومة الأمم المتحدة وهو مؤلف من 47 دولة مسؤولة عن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويناقش المجلس جميع القضايا والحالات المواضيعية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تتطلب اهتمامه على مدار العام.

يعتبر **الاستعراض الدوري الشامل (UPR)** آلية فريدة لمراجعة الأقران في إطار مجلس حقوق الإنسان، والتي توفر مراجعات دورية لسجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة. كل أربع سنوات، تقدم الدول تقاريرها إلى الاستعراض الدوري الشامل عن حالة حقوق الإنسان في بلادهم، ويصدر الاستعراض الدوري الشامل ملاحظات ختامية وتوصيات لكل دولة عضو.

تتكون هيئات المعاهدات من لجان من خبراء مستقلين تراقب التزام الدول باحترام وحماية وإعمال الحقوق المنصوص عليها في كل من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان[7]. إنها ترصد وتصدر توصيات بشأن النطاق الكامل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوق فئات معينة من الأشخاص بما في ذلك النساء والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

الإجراءات الخاصة هم خبراء مستقلون في مجال حقوق الإنسان لديهم تكليف لتقديم التقارير والمشورة بشأن جميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من منظور موضوعي أو خاص بكل بلد. وتشمل بعض الأمثلة المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية.

اتخذ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عددًا من القرارات التي تعيد التأكيد على حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى. في عام 2014، أصدر المجلس قرارًا بشأن «حقوق الإنسان والتوجه الجنسي والهوية الجنسانية[8]» وفي عام 2016 اعتمد قرارًا بشأن «الحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسانية[9]». شجب قرار عام 2016 بشدة «أعمال العنف والتمييز، في جميع مناطق العالم، المرتكبة ضد الأفراد بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية[10]». كما أنشأ القرار ولاية الإجراءات الخاصة للخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسانية.

أصدر الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة العديد من التوصيات لتعزيز حماية حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى والتمتع بها[11]. في دورة الإبلاغ لعام 2019 للاستعراض الدوري الشامل، تلقت ألبانيا عدة توصيات على سبيل المثال «إصلاح قانون الأسرة من أجل منح الاعتراف القانوني للأزواج من نفس الجنس»، و «ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين»، و «تنفيذ برامج التثقيف والتوعية العامة بشأن القضايا المتعلقة التوجه الجنسي والمساواة بين الجنسين وتوفير التدريب لسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية وغيرها من السلطات ذات الصلة لنفس الهدف[12]».

دعت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وهي هيئة معاهدة، في عدة مناسبات الدول الأطراف إلى التصدي للعنف والتمييز ضد مجتمع الميم. تستند هذه الدعوة إلى التزام الدول بضمان المساواة في الحقوق لجميع الأفراد بغض النظر عن ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسية، على النحو المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[13].

وبالمثل، فإن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي ترصد الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أكدت أن مبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في العهد يشمل الميل الجنسي والهوية الجنسانية وحالة ثنائية الجنس[14].

بالإضافة إلى ذلك، قدمت العديد من هيئات المعاهدات الأخرى تعليقات وتوصيات تؤكد على عالمية حقوق الإنسان باعتبارها شاملة لجميع الأشخاص بغض النظر عن الميول الجنسية أو الهوية الجنسية أو الخصائص الجنسية. وهذا يشمل لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أعربت عن قلقها بشأن التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة من مجتمع الميم والتعقيم والإجراءات الأخرى ضد الأشخاص ثنائيي الجنس[15].

3) خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة - إطار هامّ لحقوق الإنسان

الترابط بين حقوق الإنسان وخطة عام 2030

تم اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 [16] من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015. وهي ترتكز بشكل واضح على حقوق الإنسان وفي صميمها أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs)، والتي «تسعى إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع [17]». في تحليل أجراه المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان؛ تبيّن أن أكثر من 90٪ من أهداف أهداف التنمية المستدامة مرتبطة بأحكام محددة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

إطار: دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة

دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة هو أداة على الإنترنت تحدد الروابط بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان العالمية ومعايير العمل والأدوات البيئية الرئيسية. يسمح الدليل بإجراء بحث مخصص يتعلق بالأدوات المطبقة في بلد معين، وبالتالي فهو أداة أساسية لفهم الروابط بين التزامات حقوق الإنسان الخاصة بكل بلد وأهداف التنمية المستدامة وتطوير نهج قائم على حقوق الإنسان من أجل برامج التنمية المستدامة والتنفيذ والإبلاغ والرصد. يمكنكم تصفح الدليل على sdg.humanrights.dk

---

إن التعهد بـ «عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب» الخاص بخطة عام 2030 يعكس مبادئ حقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في عدم التمييز والمساواة. على الرغم من أن خطة عام 2030 لا تذكر صراحةً أفراد مجتمع الميم، فإن المبدأ الأساسي المتمثل في «عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب» يعني أنه «[يجب] تلبية[الأهداف] جميع الأمم والشعوب وجميع شرائح المجتمع». تتوخى خطة عام 2030 أيضًا «[أ] عالمًا عادلًا ومنصفًا ومتسامحًا ومنفتحًا وشاملًا اجتماعيًا يتم فيه تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا». بعبارة أخرى، ترتكز خطة عام 2030 على الالتزام بالإدماج وعدم التمييز وتقديم عالم أفضل للجميع، بما في ذلك مجتمع الميم. يمكن للدول أيضًا - من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة – أن تفي بالعديد من التزامات حقوق الإنسان الملزمة قانونًا، بما في ذلك ما يتعلق بإعمال حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى.

تمنح خطة عام 2030 فرصة لتعزيز إعمال حقوق الإنسان في جهود التنمية حيث توفر الروابط القوية بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة إمكانية جعل عمليات متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة متسقة بشكل أفضل وبالتالي أكثر فعالية وكفاءة وخضوعا للمساءلة. يمكن أن يسهم التوفيق بين تقارير حقوق الإنسان والتنمية والجمع بين الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والتنمية معًا في ضمان الاتساق في طريقة متابعة البلدان لتوصيات حقوق الإنسان فيما يتعلق بحقوق المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى ودمج وجهات نظر وأولويات أفراد مجتمع الميم في تنفيذ خطة عام 2030.

إطار: مستكشف بيانات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة

إن مستكشف بيانات حقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة SDG-Human Rights Data Explorer عبارة عن أداة عبر الإنترنت قام بتطويرها المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان والتي تُظهر الروابط بين التوصيات الصادرة عن هيئات مراقبة حقوق الإنسان الدولية الرئيسية و 169 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة. يمكن تصفية المعلومات لدول معينة أو مجموعات من أصحاب الحقوق أو آليات حقوق الإنسان. تدعم الأداة التنفيذ المتكامل والإبلاغ عن حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. قام مستكشف البيانات بتحليل وربط أكثر من 150.000 توصية وملاحظة متعلقة بحقوق الإنسان أنتجها الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. قم بزيارة مستكشف البيانات Data Explorer على: sdgdata.humanrights.dk

---

التعامل مع آليات متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة

بينما يتم رصد حقوق الإنسان من خلال آليات مراقبة حقوق الإنسان الدولية، تتم المراجعة العالمية لتقدم أهداف التنمية المستدامة تحت رعاية المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) بشأن التنمية المستدامة من خلال عروض البلدان المراجعات الوطنية الطوعية. وفقًا لخطة عام 2030 (الفقرة 74)، فإن عمليات متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة «طوعية وتقودها البلدان». نفذت معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالفعل تقارير المراجعة الوطنية الطوعية وتخطط لإجراء المزيد من الاستعراضات.

تهدف عمليات مراجعة أهداف التنمية المستدامة إلى أن تكون «مفتوحة وشاملة وتشاركية وشفافة لجميع الناس وستدعم التقارير من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين». كما يُقصد منها أن تكون «محورها الناس ومراعية للاعتبارات الجنسانية، وتحترم حقوق الإنسان، وتركز بشكل خاص على الأشد فقراً، والأكثر ضعفاً، والأكثر تخلفا عن الركب».

اعتمادًا على الدرجة التي تفي بها الدول بالتزاماتها فيما يتعلق بالعمليات «المفتوحة والشاملة»، هناك إمكانية لمنظمات مجتمع الميم وأفراد مجتمع الميم للمساهمة بشكل مباشر في عمليات المراجعة في بلدانهم. يمكن لمنظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال، الانضمام إلى منصات وتحالفات أهداف التنمية المستدامة في البلدان والمساهمة في تقارير المجتمع المدني الموازية[18] أو في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية نفسه إذا كانت عملية المشاركة التي تقودها الحكومة تسمح بذلك. لا يمكن تقديم تقارير المجتمع المدني مباشرة إلى الأمم المتحدة، على عكس تقارير أصحاب المصلحة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، ولكن يمكن للدول أن تختار تحميل التقارير مع التقرير الوطني الطوعي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتقارير أن تسلط الضوء على القضايا الحرجة وتكون بمثابة أساس للدعوة المشتركة للمجتمع المدني والحوار مع الحكومة حتى لو لم تكن جزءًا من وثائق المراجعة الوطنية الطوعية الرسمية. هناك أيضًا إمكانية للمشاركة في عملية المراجعة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى السنوي في نيويورك من خلال المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين[19] على سبيل المثال من خلال التعليق على عرض المراجعة الوطنية الطوعية لبلد ما.

هناك عدة طرق يمكن من خلالها للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المشاركة في مراجعة أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، تعاونت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في قطر وعُمان والفلبين ونيوزيلندا مع دوائر الإحصاء الوطنية حول كيفية سد فجوات البيانات، لا سيما فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالفئات الضعيفة المراجعة الوطنية الطوعية. قامت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في غانا بتدريب الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على النهج القائمة على حقوق الإنسان لجمع البيانات وتحليل الميزانية.

أمثلة على كيفية ارتباط أهداف التنمية المستدامة بالتحديات التي يواجهها أفراد مجتمع الميم

من أجل أن يرقى تنفيذ أجندة 2030 حقًا إلى مبدأ عدم التخلي عن الركب، يجب الاعتراف بالتحديات التي يواجهها المثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى ومعالجتها. كما أنه من الضروري تطبيق استجابات محددة وموجهة وقائمة على حقوق الإنسان على المستوى القطري والتي تلبي الاحتياجات المختلفة للأشخاص من مجتمع الميم. في بعض الحالات، تكون القضايا مصدر قلق لمجموعة فرعية معينة، على سبيل المثال الأشخاص ثنائيي الجنس، مما يجعل سياسات المقاس الواحد للجميع غير فعالة في ضمان حماية حقوق مجتمع الميم+.

فيما يلي أمثلة توضيحية لتنوع قضايا حقوق الإنسان والتحديات التي يواجهها أفراد مجتمع الميم وكيف ترتبط ارتباطًا مباشرًا بأهداف التنمية المستدامة المحددة.

العنف القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنسي والخصائص الجنسية

لقد أدركت هيئات حقوق الإنسان الدولية أن العنف الذي يستهدف الأشخاص بسبب ميولهم الجنسية الفعلية أو المتصورة، والهوية الجنسية والتعبير عن النوع والخصائص الجنسية منتشر، ولا توجد منطقة في العالم محصنة ضد هذه الظاهرة[20]. ويتراوح التعبير عن هذا العنف ما بين القتل والضرب والخطف والاغتصاب والاعتداء الجنسي والتهديد والإكراه والحرمان التعسفي من الحرية[21]. تُرتكب أشكال محددة من العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء المثليات ومزدوجات الميل الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب «التصحيحي[22]».

تشير التجربة الحية للعديد من المثليين إلى أن العنف يمكن أن يكون منتشرًا في كل مكان: في المنزل وفي المدرسة وفي المستشفى وفي مكان العمل وفي الشارع وأثناء السفر أو الهجرة وفي السجون؛ من بين أماكن أخرى. أحد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بهذا الوضع هو 5.2. يتناول هذا الهدف بشكل خاص العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث تلتزم الدول «بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار والاستغلال الجنسي وأنواع أخرى من الاستغلال». يجب على الدول ضمان تنفيذ البرامج ذات الصلة يمتد الهدف 5.2 من أهداف التنمية المستدامة إلى المثليات ومزدوجات الميل الجنسي والمتحولين جنسياً لضمان عدم ترك هذه المجموعات وراء الركب.

أنتجت هيئات مراقبة حقوق الإنسان أكثر من 9.000 توصية ذات صلة بتنفيذ الهدف 5.2 من أهداف التنمية المستدامة، وأكثر من 450 منها تتعلق بشكل خاص بمجتمع الميم. على سبيل المثال، في عام 2017، أصدرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) توصية تفصيلية لغواتيمالا «لتنفيذ خطة وطنية - على سبيل الأولوية وفي إطار زمني محدد - لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء، بما في ذلك [من بين آخرين] النساء المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسية والأشخاص ثنائيي الجنس[23]». كما حثت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة كينيا على «ممارسة العناية الواجبة لحماية جميع النساء، بمن فيهن المثليات ومزدوجات الميل

الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية وحاملات صفات الجنسين، من التمييز من خلال اعتماد تشريع شامل لمكافحة التمييز يوفر هذه الحماية[24]».

تعتبر هذه التوصية وغيرها من التوصيات ذات الطبيعة المماثلة بمثابة خطوات إرشادية للبلدان لتحقيق المساواة بين الجنسين على نطاق واسع ولتعزيز تحقيق كل من حقوق الإنسان وخطة عام 2030 من منظور شامل.

وصمة العار والتحيز ضد مجتمع الميم أمور تعيق الوصول إلى الرعاية الصحية

شير الأبحاث إلى أنه بسبب وصمة العار والتحيز، يعاني الأشخاص من مجتمع الميم في بعض البلدان من الاستبعاد من نظام الرعاية الصحية ويمكن أن يكون لديهم وصول محدود إلى الرعاية الصحية بشكل عام[25].

على سبيل المثال، يواجه المتحولون جنسياً صعوبات خطيرة في الوصول إلى بعض خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك فحوصات السرطان[26]. غالبًا ما تكافح المثليات للوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بدءًا من المساعدة على الإنجاب، إلى فحوصات سرطان الثدي، والوصول إلى اختبار الأمراض المنقولة جنسيًا (STI)[27]. يخضع الرضع ثنائيي الجنس باستمرار لما يسمى «جراحة التطبيع» من أجل تصنيف أجسادهم ضمن ثنائية الجنس الذكري أو الأنثوي. هذه العمليات الجراحية غير ضرورية من الناحية الطبية ويتم إجراؤها دون موافقة مستنيرة من الطفل[28].

إن الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) وثيق الصلة بمجموعات مختلفة من الأشخاص من مجتمع الميم. هذا يشمل:

- الغاية 3.3: في الجهود المبذولة لإنهاء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والأمراض المعدية الأخرى
- الغاية 3.7: ضمان حصول الجميع على الحقوق الجنسية والإنجابية
- الغاية 3.8: في ضمان التغطية الصحية الشاملة، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية الأساسية واللقاحات بأسعار معقولة.

للوصول إلى الأهداف دون ترك أي شخص يتخلف عن الركب، يجب مراعاة احتياجات وحقوق أفراد مجتمع الميم. أنتجت آليات مراقبة حقوق الإنسان ما يقرب من 400 توصية وملاحظة خاصة بكل بلد تتعلق بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى، وهي ذات صلة بتحقيق هذا الهدف وفقًا للمعايير الدولية[29].

التمييز ضد مجتمع الميم في التعليم

يواجه الأشخاص من مجتمع الميم مجموعة من العقبات في النظام التعليمي. تتراوح العوائق التي تحول دون التعليم من التعرض للتنمر من قبل زملائك الطلاب والمعلمين، إلى التعرض لمستويات أعلى من المضايقات التي تؤدي غالبًا إلى ترك المدرسة[30]. لقد تم توثيق أن التنمر يؤدي إلى تدهور الصحة العقلية بين طلاب مجتمع الميم، وخاصة أولئك الذين يخالفون المعايير الثنائية بين الجنسين[31].

يجب معالجة التمييز في المدارس ضد المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى بشكل منهجي كجزء لا يتجزأ من جهود الدول لعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب في تنفيذ الهدف 4 (التعليم الجيد). وهذا صحيح بشكل خاص في سياق الهدف 4.5 من أهداف التنمية المستدامة الذي يهدف إلى «القضاء على الفوارق الجنسانية في التعليم وضمان المساواة في الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة».

كانت هيئات معاهدات الأمم المتحدة، مثل لجنة حقوق الطفل، حريصة على تقديم إرشادات للدول حول كيفية تعزيز القيم والسلوكيات الخالية من التمييز على أي أساس، بما في ذلك ضد مجتمع الميم. على سبيل المثال، عندما كانت البرازيل قيد الاستعراض في عام 2015، أوصت اللجنة على وجه التحديد بأن تقوم البرازيل بما يلي[32]:

- سن تشريع يحظر التمييز أو التحريض على العنف على أساس التوجه الجنسي والهوية الجندرية مع الاستمرار في مشروع «مدارس بلا رهاب المثلية».
- إعطاء الأولوية للقضاء على الأساليب الأبوية والقوالب النمطية الجنسانية، بما في ذلك من خلال برامج التثقيف والتوعية.

في وقت كتابة هذا التقرير، وجد[33] SDG - Human Rights Data Explorer أكثر من 300 توصية من هذا القبيل صادرة عن آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى العديد من البلدان. يمكن أن يؤدي اتباع الإرشادات من هذه الآليات إلى تغيير قواعد اللعبة في تمكين تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة للمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

يؤثر التمييز المتقاطع ضد الأشخاص من مجتمع الميم على حقوق العمل والغذاء والسكن

هناك العديد من العقبات التي تواجه المثليين في سوق العمل. يمكن أن تشمل التمييز في التوظيف، والتحرش في مكان العمل، والتفاوت في الأجور وما إلى ذلك. على سبيل المثال، يتأثر الأشخاص المتحولين بشكل خاص بالتحيز والتمييز في عمليات التوظيف. يتفاقم هذا بسبب القوانين القمعية أو غير الموجودة التي تنظم الاعتراف القانوني بالجندر، والتي غالبًا ما تتركهم بدون وثائق هوية صحيحة تعكس هويتهم الجنسية.[34]

يدفع التمييز ضد أفراد مجتمع الميم في سوق العمل إلى مزيد من التهميش في مجالات متقاطعة أخرى من حياتهم. على الرغم من أن هذا ليس السبب الوحيد، فإن الاستبعاد الاقتصادي يساهم في معاناة الأشخاص المثليين من الفقر والتشرد وانعدام الأمن الغذائي. وتتفاقم هذه العوامل أيضًا بسبب عوامل متداخلة مثل نبذ الأسرة والتمييز في سوق الإسكان.[35]

يرتبط الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 11 (المدن والمجتمعات المستدامة) والهدف 2 (القضاء على الجوع) ارتباطًا جوهريًا في مثل هذه الحالات. خاصةً:

- الغاية 8.8 «حماية حقوق العمال وتعزيز بيئات عمل آمنة ومأمونة لجميع العمال»
- الغاية 11.1 «حصول الجميع على سكن لائق وآمن وميسور التكلفة»
- الغايتان 2.1 و 2.2 بشأن القضاء على الجوع وسوء التغذية

يمكن أن يساعد دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة[36] في تحديد أحكام حقوق الإنسان والعمل (على سبيل المثال من المعاهدات الدولية) ذات الصلة لتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 8.8 و 11.1 و 2.1 و 2.2، حسبما ينطبق على كل بلد. على سبيل المثال، هناك ثماني اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية (ILO) والتي تغطي الموضوعات التي تعتبر مبادئ وحقوق أساسية في العمل. وهي معروفة في الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية[37] ويجب أن تكون حجر الزاوية في توجيه تنفيذ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم هيئات معاهدات حقوق الإنسان إرشادات محددة حول كيفية إعمال الحق في السكن اللائق[38] (ذي الصلة بالهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة) والحق في الغذاء الكافي[39] (ذي الصلة بالهدف 2).

إن اتفاقيات حقوق الإنسان وإرشاداتها هي أدوات رئيسية لتفعيل مبادئ المساواة وعدم التمييز. لذلك، فإن تضافر الجهود لتنفيذ كل من أهداف التنمية المستدامة والتزامات حقوق الإنسان سيضمن استجابة أكثر قوة لأفراد مجتمع الميم، لا سيما للتغلب على التحديات المتقاطعة.

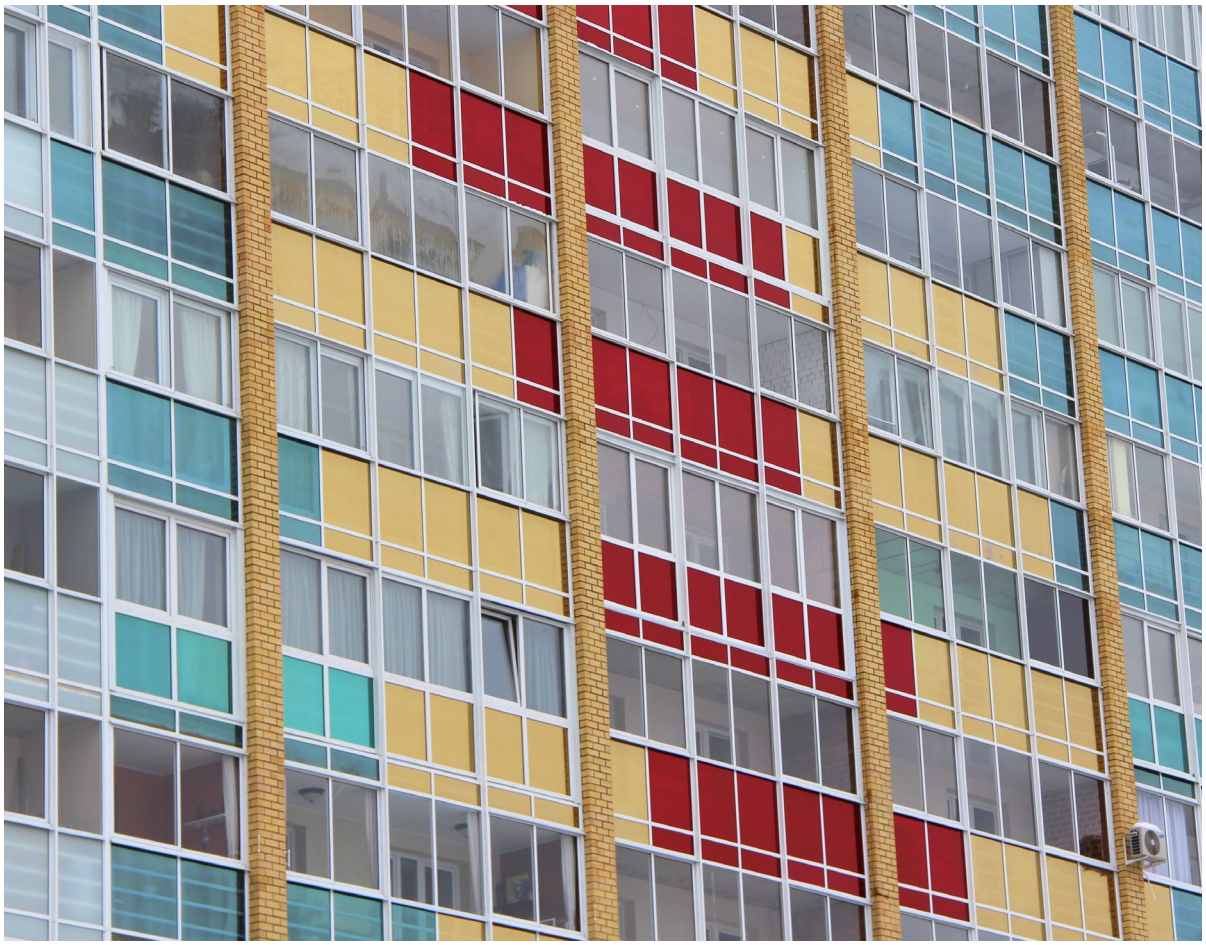

الهوية القانونية للأشخاص المتحولين: مسألة كرامة وحرية

تعد الهوية الجنسية المحددة ذاتيًا لكل شخص جزءًا لا يتجزأ من شخصيته وهي واحدة من أهم جوانب الحياة. الاعتراف القانوني بالجنس هو الاعتراف بالهوية الجنسية للشخص من خلال تعديل وثائق الهوية الشخصية الرسمية.

تحدد جميع أنظمة التسجيل القانوني في العالم لكل شخص جنسًا قانونيًا عند الولادة. لن يحتاج الأشخاص المتوافقون مع الجنس (الذين تتوافق هويتهم الجنسية مع الجنس المحدد عند الولادة) إلى تغيير هذه المستندات. ومع ذلك، بالنسبة للأفراد المتحولين جنسياً، فإن القدرة على الحصول على الهوية المناسبة، والتي تعكس هويتهم الجنسية، أمرٌ جوهري.

وثيقة الهوية القانونية الصادرة عن الحكومة مطلوبة للتصويت، واستخدام الخدمات المصرفية، والسفر، والوصول إلى السكن، والتسجيل في المدارس، وطلب المساعدة الطبية، على سبيل المثال لا الحصر. تعرّض الأشخاص المتحولين الذين يحاولون الوصول إلى هذه الخدمات والحقوق ببطاقة هوية لا تعكس هويتهم، للمضايقات والشكوك التي لا أساس لها، وأحيانًا العنف.

لسوء الحظ، لا يوجد لدى معظم البلدان حتى الآن قوانين تسمح للأشخاص المتحولين بتغيير الجنس (أو الأسماء). عندما توجد مثل هذه القوانين، فإنها غالبًا ما تحتوي على مجموعة من المتطلبات التمييزية (على سبيل المثال، الحاجة إلى الطلاق أو العزوبية)، والطلبات الطبية (الحاجة إلى الخضوع لعلاج هرموني)، وحتى تصل إلى حد المعاملة اللاإنسانية أو المهينة (مثل التعقيم القسري).

للوفاء بالتعهد بعدم ترك أي شخص خلف الركب ولحماية كرامة وحرية الأفراد المتحولين جنسياً، يجب أن تضمن الغاية 16.9 بشأن توفير «الهوية القانونية للجميع» الهوية القانونية بما يتوافق مع الهوية الجنسية للشخص. وضعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان معيارًا إيجابيًا، مما يعزز هذه الحجة. قضت المحكمة بأن «إخفاق الدولة في تغيير شهادة ميلاد الشخص الذي خضع لتغيير الجنس، والاعتراف بالجنس» الجديد «، يشكل انتهاكًا للمادة 8 (الحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. في قضية

أخرى، قررت المحكمة أن شرط التعقيم كشرط مسبق للاعتراف القانوني بالنوع الاجتماعي ينتهك أيضًا نفس المادة من الاتفاقية.

يمكن أن تكون أنظمة حقوق الإنسان الإقليمية، مثل النظام الأوروبي، أساسية في الدفع من أجل إحراز تقدم في حقوق المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى وتقديم إرشادات حول كيفية ضمان الدول الأعضاء احترام حقوقهم. يجب الاستفادة من هذه التجارب لتوجيه وتوسيع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وضمان عدم ترك المثليين في خلف الركب.

4) حقوق مجتمع الميم في عمليات رصد أهداف التنمية المستدامة

تمر البلدان والمناطق بمراحل مختلفة من التقدم عندما يتعلق الأمر بحماية وإعمال حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى. كما هو موضح أعلاه، فإن القيام بذلك ليس فقط التزامًا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكنه أيضًا جزء لا يتجزأ من التزام الدول بعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب في خطة عام 2030. وبالتالي، فإن تفعيل أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة وعمليات رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها يمكن أن يساعد الدول على تحديد الثغرات والفرص لتحسين حياة أفراد مجتمع الميم في تنفيذ خطة عام 2030 وحقوق الإنسان.

تقدم التوصيات الصادرة عن عمليات مراقبة حقوق الإنسان بيانات نوعية مفيدة لوضع سياق وتوجيه تنفيذ الغايات المحددة لأهداف التنمية المستدامة في البلدان المعنية وفيما يتعلق بمجموعات محددة، بما في ذلك أفراد مجتمع الميم. في الوقت نفسه، يمكن أن تكون البيانات المنتجة لرصد مؤشرات أهداف التنمية

المستدامة ذات صلة بشكل مباشر أو غير مباشر برصد حقوق الإنسان المحددة[40].

لذلك من المهم أن تطبق الدول نهجًا متكاملًا لرصد حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، وأن تنفيذ حقوق الإنسان جزءٌ لا يتجزأ من الوفاء بالتزامات أهداف التنمية المستدامة. يشكل تنفيذ توصيات حقوق الإنسان المتعلقة بالمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى تقدمًا إيجابيًا يمكن للدول الإبلاغ عنه في المراجعة الوطنية الطوعية والعكس صحيح.

فيما يلي تحليل توضيحي لبلدان مختارة، يدقق في كيفية إشارة هذه البلدان إلى التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان (الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات) وتستخدمها في مراجعاتها الوطنية الطوعية مع التركيز بشكل خاص على حقوق مجتمع الميم.

يشير التحليل إلى توصيات حقوق الإنسان التي تم تلقيها بين عامي 2010 و 2019 ويفحص كيف انعكست البلدان - أو لم تعكسها - في التقارير الوطنية الطوعية المقدمة بين عامي 2016 و 2020. وتجدر الإشارة إلى أن التحليل يستند إلى بيانات من Human Rights SDG Data Explorer[41] الذي لا يتضمن توصيات من آليات حقوق الإنسان الإقليمية. أيضًا، لا يغطي التحليل كيفية تقدم البلدان بشكل عام في إعمال حقوق الإنسان للمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى.

كابو فيردي (الرأس الأخضر)

تلقت كابو فيردي توصيتين بشأن الأشخاص المثليين من نظام حقوق الإنسان بين عامي 2010 و 2020. تدعو توصية من لجنة حقوق الإنسان كابو فيردي إلى جمع بيانات مفصلة عن الشكاوى المتعلقة بالتمييز، لتوفير الحماية الكاملة والفعالة من التمييز بشكل عام. المجالات العامة والخاصة «بما في ذلك الوصول إلى العلاج، و» الحماية الفعالة والحماية للحقوق الأساسية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وفي الوقت نفسه، تدعو توصية الاستعراض الدوري الشامل كابو فيردي إلى «العمل مع الهيئات الوطنية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز وحماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين».

لدى كابو فيردي بعض أكثر القوانين تقدمية بشأن حقوق مجتمع الميم في إفريقيا. ومع ذلك، فإن تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2018 [42] يقصّر في معالجة التحديات والفرص من الناحية العملية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتزامات حقوق الإنسان الخاصة بأفراد مجتمع الميم. أي أن كابو فيردي تذكر مجتمع الميم مرة واحدة فقط في المراجعة الوطنية الطوعية، في الملخص التنفيذي: «لا يزال مجتمع الميم ضحية للجهل أو عدم الفهم أو عدم التسامح». كان بإمكان كابو فيردي استخدام آلية الإبلاغ عن المراجعة الوطنية الطوعية لمعالجة حقوق مجتمع الميم بشكل أوضح.

ستقدم كابو فيردي المراجعة الوطنية الطوعية الثانية في عام 2021، وهناك فرصة لتسليط الضوء على التحديات المتبقية ولكن أيضًا التقدم الذي تم إحرازه بشأن حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في كابو فيردي. سيؤدي تضمين قضايا المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى في عملية المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2021 إلى مسار أكثر شمولاً وتماسكًا لتحقيق الالتزامات الدولية لكابو فيردي والوفاء بتعهد خطة عام 2030 بعدم ترك أي شخص خلف الركب.

كندا

لقت كندا أقل من عشر توصيات تتعلق بحقوق مجتمع الميم من نظام حقوق الإنسان في العقد الماضي. على الرغم من ذلك، تتناول كندا حقوق مجتمع الميم أكثر من 30 مرة في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية. تركز التوصيات الصادرة عن نظام حقوق الإنسان على تطوير تدابير لحماية حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى[43]، والاستثمار في البحث عن العوائق السلوكية التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة من مجتمع الميم[44].

وفي الوقت نفسه، تتجاوز كندا هذه المخاوف في المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2018[45]، حيث تعالج الحواجز المتعددة التي يواجهها الأشخاص المثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية (المشار إليهم في التقرير باسم LGBTQ2[46])، معترفة بأن الأشخاص من مجتمع الميم أكثر عرضة لمواجهة الفقر والتمييز والإقصاء الاجتماعي. أبلغت كندا أيضًا عن الحواجز التي تواجه مجتمع الميم والأشخاص غير الثنائيين في سوق العمل، ومعدلات التشرد غير المتكافئة بين شباب مجتمع الميم. في المراجعة الوطنية الطوعية الخاصة بها، تقدم كندا تقريراً عن أول شبكة حكومية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى وتعرض أيضًا التشريعات المقدمة لحماية الأشخاص المتحولين وغير الثنائيين.

أخذت كندا مسألة إدراج حقوق مجتمع الميم على محمل الجد في المراجعة الوطنية الطوعية، وأدرجت تحديات ونجاحات تتجاوز بكثير ما ظهر من نظام حقوق الإنسان. وقد أظهرت بوضوح أنها تأخذ حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى ليكونوا جزءًا لا يتجزأ من إجراءات أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير، ودمج مخاوف مجتمع الميم في عملها على معظم غايات أهداف التنمية المستدامة.

تشيلي

أصدر نظام حقوق الإنسان حوالي 30 توصية ذات صلة بالمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى منذ عام 2010. وتركز هذه التوصيات على مجموعة من القضايا، بما في ذلك العديد من التوصيات والملاحظات المتعلقة بالحماية القانونية لمجتمع الميم[47]، بما في ذلك في الدستور حماية الأطفال المتحولين جنسياً وثنائيي الجنس[48]؛ الحماية القانونية للنساء المثليات والمثليين ومزدوجي النوع الاجتماعي وكذلك الوصول المناسب إلى العدالة وتدريب القضاء على كل ما يتعلق بحقوقهم[49]؛ التمييز ضد أفراد مجتمع الميم الأصليين في شيلي[50]؛ إدخال زواج المثليين[51]، إلخ.

على الرغم من هذه الوفرة من الفرص للتوجيهات المتعلقة بحقوق الإنسان لتنفيذ خطة عام 2030 لضمان عدم تخلف المثليين عن الركب، فإن تشيلي لا تخاطب سوى الأشخاص المثليين أو حقوقهم بشكل عابر في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2019[52]. الإشارة الوحيدة، على الرغم من أهميتها، للإجراءات العامة المتخذة لصالح المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى في التقرير الوطني الطوعي التشيلي تشير إلى إنشاء مرصد للعنف ضد المثليين.

ينبغي على تشيلي أن تنتهز الفرصة أيضًا لاستخدام التوصيات الصادرة عن نظام حقوق الإنسان لتوجيه العمل لضمان عدم تخلف المثليين عن الركب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما ينبغي أن تستخدم المراجعات الوطنية الطوعية للإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات حقوق الإنسان المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، خضعت تشيلي في عام 2019 لمراجعة دورية بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل. كان من الممكن استخدام المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2020 لتقديم خطط لمتابعة التوصيات الواردة. على سبيل المثال، التوصية المقدمة من أستراليا لتشيلي «بفحص الحماية القانونية للأطفال ثنائيي الجنس من الإجراءات الطبية غير العلاجية قبل بلوغهم سنًا يمكنهم فيه الموافقة[53]»، والذي يتعلق بالهدف 3.7 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية.

غانا

لقت غانا أكثر من 30 توصية من نظام حقوق الإنسان تتعلق بحقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى. أكثر من عشرة منها تتعلق بإلغاء تجريم الأفعال المثلية بين البالغين بالتراضي [54]. كما يتعلق عدد كبير من التوصيات بحماية المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى من التمييز [55] والعنف والوصم والتأكد من تقديم مرتكبي العنف والتمييز ضد مجتمع الميم إلى العدالة [56].

تلقت غانا أيضًا العديد من التوصيات على وجه التحديد بشأن تنفيذ وتمويل حملات مناهضة للتمييز تهدف إلى تقليل التمييز ضد مجتمع الميم في المجتمع [57]. تتعلق التوصيات المحددة أيضًا بمنع التمييز ضد المثليين في المدارس والجامعات [58] والحاجة إلى تدريب الشرطة والمستجيبين الأوائل ومنظومة العدالة ومسؤولي الخدمات الاجتماعية لاحترام الأشخاص المثليين وحمايتهم بشكل كامل [59].

على الرغم من هذا الكم الهائل من المعلومات القيمة والموجهة من نظام حقوق الإنسان حول حقوق المثليين، لم يتم استخدام هذا في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية للبلد. يذكر تقرير المراجعة الوطنية الطوعية دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إعداد التقارير القائمة على حقوق الإنسان ولكنه لا يستخدم التوصيات الصادرة عن نظام حقوق الإنسان لتوجيه تقاريره عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد يعني ذلك أيضًا أن التوصيات والمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة بحقوق مجتمع الميم لم تؤخذ في الاعتبار في تخطيط وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

نظرًا للكم الهائل من التوصيات الصادرة عن نظام حقوق الإنسان بشأن هذه القضية، هناك فرصة لغانا لأخذ حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى كجزء لا يتجزأ من التزامها بعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب. يمكن أن تستفيد غانا من استخدام توصيات حقوق الإنسان لتوجيه جهود تنفيذ خطة عام 2030 في البلاد.

بولندا

أصدر نظام حقوق الإنسان أكثر من 20 توصية إلى بولندا تتعلق بحقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى بين عامي 2010 و 2020. وتركز غالبية هذه التوصيات على عدم وجود حماية قانونية كافية ضد التمييز ضد مجتمع الميم[60]، فضلاً عن عدم وجود أحكام تتعلق بخطاب الكراهية[61]. تتعلق بعض التوصيات الأخرى بمكافحة العنف ضد أفراد مجتمع الميم[62] والاعتراف بالارتباط والشراكة المدنية من نفس الجنس[63]. بالإضافة إلى ذلك، هناك توصية محددة للشرطة وإنفاذ القانون لبدء التواصل مع مجتمع الميم من أجل زيادة الإبلاغ عن جرائم الكراهية[64].

على الرغم من الزخم الواضح من نظام حقوق الإنسان لبولندا لاتخاذ إجراءات بشأن إعمال حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى، لم تتناول بولندا أيًا من هذه القضايا في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية[65] لعام 2018. يشير الصمت في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لبولندا إلى عدم وجود توافق بين توصيات حقوق الإنسان وتنفيذ خطة عام 2030 وإعداد التقارير. يمكن أن يعكس أيضًا فشلًا في رؤية الأشخاص من مجتمع الميم كأصحاب مصلحة مهمين في عملية أهداف التنمية المستدامة، و / أو نقص التنسيق بين حقوق الإنسان وتنفيذ خطة عام 2030.

في النهاية، توفر خطة عام 2030 فرصة لبولندا لمواءمة الجهود للوفاء بالتزاماتها الدولية بطريقة متماسكة وفعالة، ويعتبر التقرير الوطنية الطوعية فرصة جيدة لإظهار كيفية القيام بذلك.

كوريا الجنوبية

تلقت كوريا الجنوبية حوالي 40 توصية تتعلق بالمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى من نظام حقوق الإنسان بين عامي 2010 و 2020. من هذه التوصيات، تشير حوالي 30 توصية إلى مكافحة التمييز ضد المثليين، بما في ذلك من خلال تشريعات شاملة لمكافحة التمييز [66]. كما تسلط ست توصيات الضوء على أن كوريا الجنوبية بحاجة إلى إلغاء المادة 92-6 من القانون الجنائي العسكري الذي يجرم العلاقات الجنسية بالتراضي بين أشخاص من نفس الجنس في الجيش [67]. بالإضافة إلى ذلك، دعت توصيتان كوريا الجنوبية إلى التعامل مع العنف ضد المثليين في الجيش [68]. تتناول التوصيات الأخرى وجود ما يسمى ب «علاجات التحويل» في منشآت الدولة؛ توسيع نطاق قانون العنف المنزلي ليشمل الأزواج من نفس الجنس؛ توفير الوصول إلى الخدمات الطبية للأشخاص المتحولين جنسياً؛ وإضافة قضايا مجتمع الميم إلى مناهج التربية الجنسية.

يقدم الكم الهائل من التوصيات المحددة من نظام حقوق الإنسان إرشادات واضحة لكوريا الجنوبية لاتخاذ إجراءات لصالح مجتمع الميم. ومع ذلك، لم يتم التطرق إلى حقوق المثليين في المراجعة الوطنية الطوعية للدولة. يشير عدم وجود إشارات صريحة لتوصيات حقوق الإنسان في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية إلى أن كوريا الجنوبية لم تستخدم نظام حقوق الإنسان لتوجيه رصدها والإبلاغ عن تقدم أهداف التنمية المستدامة. وقد يعني أيضًا أن التوصيات والمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان لم تؤخذ في الاعتبار عند التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها.

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الخاصة بكوريا الجنوبية قصير إلى حد ما ولا يغطي بالمقتضى الكثير من القضايا في العمق. على أي حال، فهو يعكس فرصة ضائعة للاستفادة من الكم الهائل من المعلومات المتاحة من نظام حقوق الإنسان لتوجيه تقارير أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم تخلف المثليين عن الركب في تنفيذ خطة عام 2030.

السويد

تلقت السويد العديد من التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق مجتمع الميم. وتشمل هذه التوصيات العامة[69]، ولكن أيضًا توصيات محددة للحماية من التمييز على أساس التوجه الجنسي في الدستور[70]، ولمكافحة العنف في العلاقات الجنسية المثلية، واتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن جرائم الكراهية تجاه أفراد مجتمع الميم[71].

في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية[72] لعام 2017، تذكر السويد التدابير القانونية التي اتخذتها لمكافحة التمييز ضد مجتمع الميم (انظر على سبيل المثال، الصفحة 18 من التقرير الطوعي الوطني) وتقر بأن هناك حاجة إلى المزيد لتحقيق المساواة لهم. تُقر السويد أيضًا بالعمل الذي قامت به منظمة المجتمع المدني RFSL (الاتحاد السويدي لحقوق مجتمع الميم) لتوفير شهادة مثليات ومثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً والشواذ للأنشطة المهمة اجتماعيًا مثل رعاية المسنين والمدارس، وتشمل أفراد مجتمع الميم في قسمها العام حول عدم ترك أحد خلف الركب. ومع ذلك، فإنه لا يعكس غالبية التوصيات الصادرة عن نظام حقوق الإنسان في المراجعة الوطنية الطوعية.

بعبارة أخرى، أدرجت السويد قضايا مجتمع الميم في المراجعة الوطنية الطوعية الخاصة بها واعتبرت حقوق المثليين جزءًا لا يتجزأ من عملها لعدم ترك أي شخص خلف الركب. ومع ذلك، يبدو أن السويد يمكنها أن تمضي إلى أبعد من ذلك في دمج عملها في مجال حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة لتحقيق التآزر الكامل والمواءمة في كل من تدخلاتها وفي الرصد والإبلاغ. في عام 2021، ستقدم السويد المراجعة الوطنية الثانية، وهناك يجب أن تنظر في فرصة متابعة التزاماتها في مجال حقوق الإنسان والتوصيات التي تتلقاها آليات رصد حقوق الإنسان.

تيمور الشرقية

تلقت تيمور الشرقية عددًا قليلاً جدًا من التوصيات المتعلقة بحقوق المثليين من نظام حقوق الإنسان، في حين أشارت إلى قضايا مجتمع الميم 12 مرة بطريقة مبهرة في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الخاص بها. تركز توصيات حقوق الإنسان الموجهة إلى تيمور الشرقية على التحقيق في أعمال العنف ضد المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ومعاقبة مرتكبيها على أساس «الميول الجنسية الحقيقية أو المتصورة أو الهوية الجنسية[73]».

من أجل تطوير المراجعة الوطنية الطوعية[74] لعام 2019، تشاورت تيمور الشرقية مع منظمات مجتمع الميم وأدرجت قسمًا مخصصًا للمثليين في الفصل المعنون «عدم ترك أحد خلف الركب». وهناك شددت على أنها قبلت توصيتين ذات صلة بالاستعراض الدوري الشامل وأقرت بأن الدولة تجمع بيانات غير كافية تتعلق بالمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى ولا توفر حماية قانونية كافية للمثليين. كما يقر بأن النساء المثليات ومزدوجات الميل الجنسي والمتحولات جنسياً وثنائيات الجنس فئة متأثرة بشكل خاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

عززت تيمور الشرقية من استخدام المراجعة الوطنية الطوعية لمتابعة التوصيات الصادرة عن نظام حقوق الإنسان. في الواقع، لقد تجاوزت التوصيات وتناولت قضايا حقوق الإنسان الأخرى التي يواجهها أفراد مجتمع الميم في البلاد. من خلال الاعتراف في المراجعة الوطنية الطوعية بالقيود التي يواجهها أفراد مجتمع الميم لممارسة حقوقهم الإنسانية، أنشأت الدولة مسارًا متماسكًا نحو تحسين تعزيز وحماية حقوق المثليين في تيمور الشرقية كجزء من جهود التنمية المستدامة. هذا مثال جيد وعملي يعزز الترابط والاعتماد المتبادل بين أهداف التنمية المستدامة وأطر حقوق الإنسان ويزيد من الكفاءة في تحقيق كليهما.

5) الخلاصة

يواجه الأشخاص من مجتمع المثليين والمتحولين جنسيًا انتهاكات لحقوق الإنسان وتحديات متعددة. يمكن معالجة العديد منها من خلال تنفيذ خطة عام 2030 التي تحترم حقًا الالتزام بعدم ترك أي شخص خلف الركب وتضع المجموعات «المتخلفة عن الركب»، وغالبًا ما يكون الأشخاص من مجتمع الميم، في قلب الجهود المبذولة. تسلط الأمثلة الضوء على كيفية ربط التحديات التي يواجهها أفراد مجتمع الميم بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة وأطر حقوق الإنسان، فضلاً عن كيفية دمج التوصيات الصادرة عن أنظمة حقوق الإنسان بشأن حقوق مجتمع الميم في المراجعات القطرية لتقدم أهداف التنمية المستدامة.

تُظهر الأمثلة القطرية التنوع في كيفية دمج الحكومات لعمليات الإبلاغ عن حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. قامت دول مثل كندا وتيمور الشرقية، على سبيل المثال، بإشارة صريحة إلى توصيات حقوق الإنسان في تقاريرها الوطنية الطوعية وتجاوزت هذه التوصيات لتشمل نطاقًا أوسع من قضايا حقوق المثليين في تقارير أهداف التنمية المستدامة. يمكن أن تكون تجربتهم أمثلة إيجابية لكيفية

قيام البلدان بدمج نتائج مشاركتها مع نظام حقوق الإنسان مع التزاماتها بخطة 2030. وبينما ألقى التحليل الضوء على هذه الممارسات الجيدة، فقد أظهر أيضًا أن هناك إمكانات كبيرة لتحسين الإندماج. لم تقدم العديد من الدول تقارير عن الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات حقوق الإنسان، حتى عندما تكون ذات صلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تقدم متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المراجعات الوطنية الطوعية، فرصة لتطبيق وإثبات نهج متكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى استخدام التوصيات الصادرة عن هيئات مراقبة حقوق الإنسان، يمكن للحكومات الوصول إلى ثروة من المعلومات والبيانات ذات الصلة لتوجيه تنفيذ خطة عام 2030 من الجهات الفاعلة الوطنية في مجال حقوق الإنسان. وتشمل هذه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. يمكن أن يضمن التوفيق بين عمليات حقوق الإنسان والتنمية والجمع بين الجهات الفاعلة ذات الصلة كفاءة استخدام الموارد وأن تضمن الاتساق في تقديم تقارير حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. يمكن أن يساهم التوافق الأفضل في تحسين اتساق السياسات ومتابعة الالتزامات ذات الصلة لصالح أصحاب حقوق مجتمع الميم والمجتمع الأوسع.

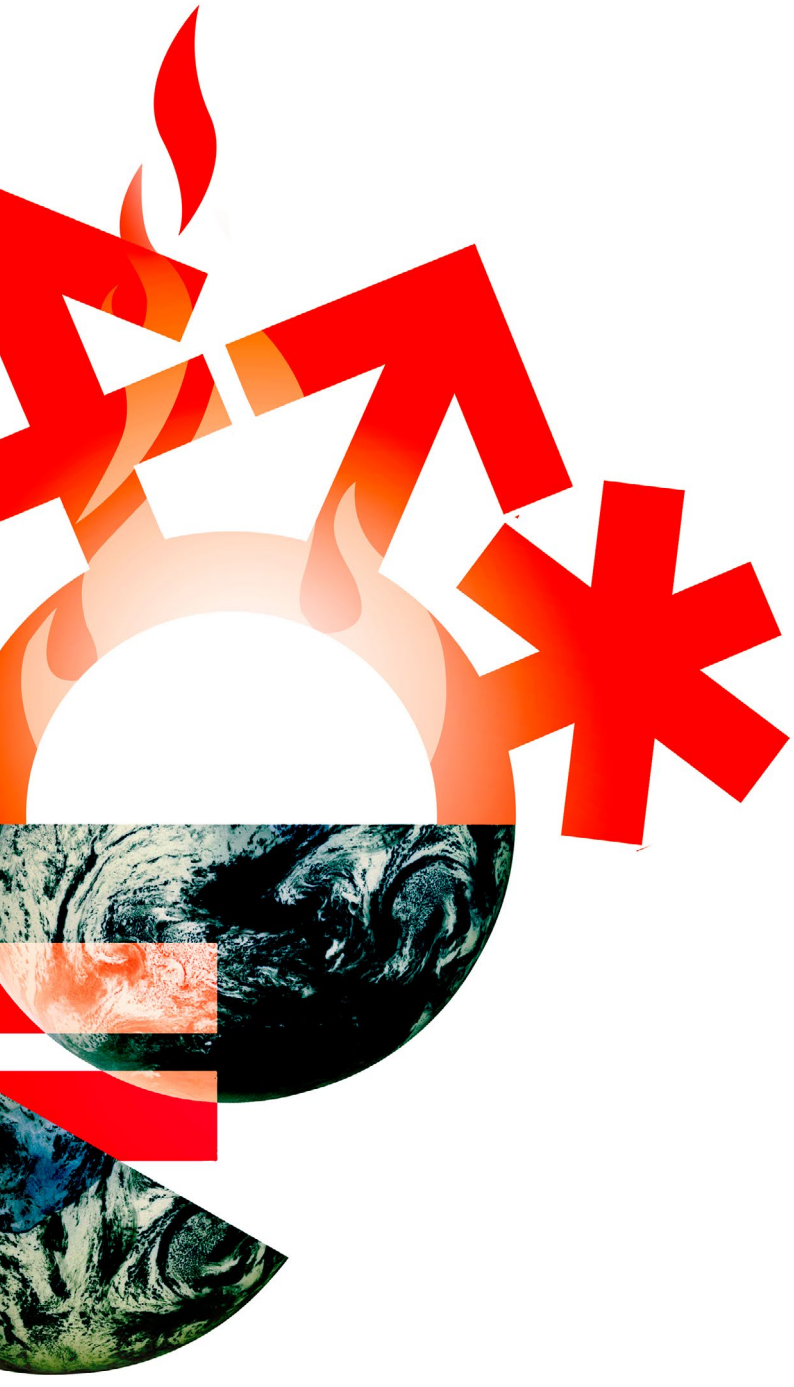

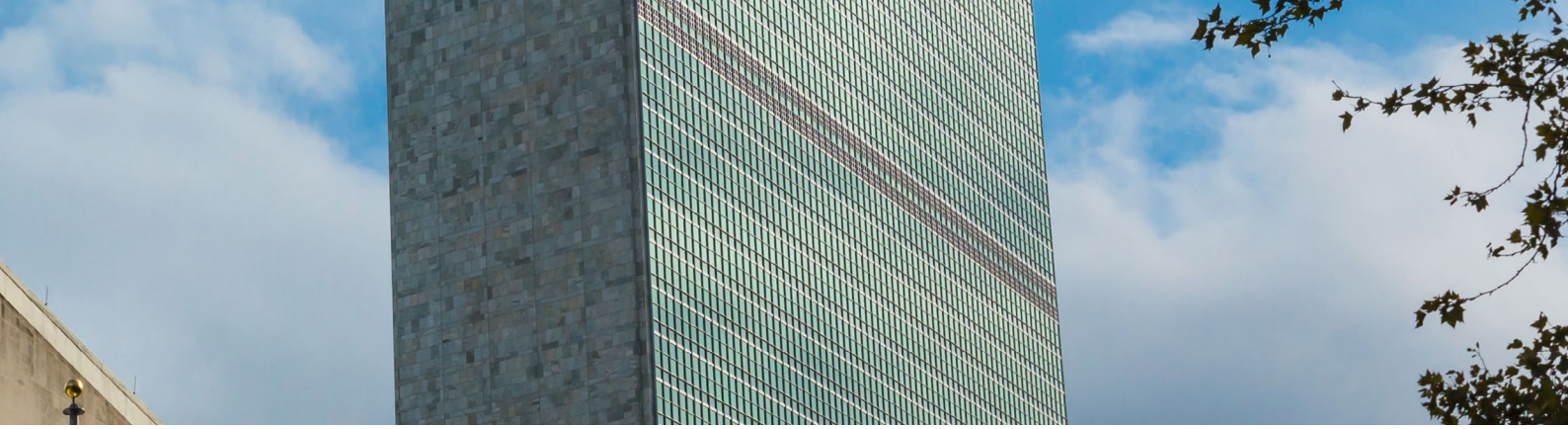

6) توصيات بشأن دمج حقوق الإنسان في مراجعة أهداف التنمية المستدامة للنهوض بحقوق مجتمع الميم

الحكومات:

- تضمين أفراد ومنظمات مجتمع الميم في عمليات تنفيذ جدول أعمال 2030 ورصدها ومراجعتها ومتابعتها لضمان مراعاة وجهات نظرهم وحقوقهم ومعالجتها.
- استخدام التخطيط والبرمجة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة كفرصة لتنفيذ توصيات حقوق الإنسان من الاستعراض الدوري الشامل (UPR) / هيئات المعاهدات / الإجراءات الخاصة التي تهم مجتمع الميم.
- تقرير عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتزامات وتوصيات حقوق الإنسان المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في المراجعة الوطنية الطوعية وعمليات مراجعة أهداف التنمية المستدامة الأخرى.
- استخدام البيانات والمعلومات التي تنتجها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى التشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة لتوجيه جهود التنمية المستدامة وضمان عدم تخلف مجتمع الميم عن الركب.
- التأكد من جمع البيانات المتعلقة بأفراد مجتمع الميم والتعامل معها بطريقة أخلاقية وآمنة لتجنب تعريضهم لمزيد من المخاطر.

الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة:

- تضمين - حيثما أمكن ذلك - إشارة إلى أهداف ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في التوصيات الخاصة بكل بلد وفي التعليقات العامة المتعلقة بالتزامات حقوق الإنسان. سيؤدي ذلك إلى جعل الروابط أكثر وضوحًا وتسهيل استخدام نتائج أنظمة حقوق الإنسان لتوجيه تنفيذ خطة عام 2030 وإعداد التقارير. سيضيف أيضًا حِساً إضافياً من المساءلة عن أهداف التنمية المستدامة.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (NHRIs) والجهات الفاعلة الأخرى في مجال حقوق الإنسان:

- المشاركة بشكل استباقي ومبادر في عمليات أهداف التنمية المستدامة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية لضمان أن حقوق الإنسان تدعم التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وإعداد البرامج والتقارير.
- الدعوة إلى إدراج أفراد مجتمع الميم وحقوقهم في عمليات أهداف التنمية المستدامة ومراعاتها.
- تنظيم وتقديم معلومات وبيانات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك البيانات النوعية عن حالة أفراد مجتمع الميم لتوجيه عمليات أهداف التنمية المستدامة والتغذية في تقارير المراجعة الوطنية الطوعية.
- التأكد من أن البيانات المتعلقة بأفراد مجتمع الميم يتم جمعها ومعالجتها بطريقة أخلاقية وآمنة لتجنب تعريضهم لمزيد من المخاطر.
- مساعدة الدول على تحديد فرص متابعة توصيات حقوق الإنسان في عمليات أهداف التنمية المستدامة، وضمان استخدام أهداف التنمية المستدامة لتعزيز وحماية حقوق مجتمع الميم في بلدك.

الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بما في ذلك منظمات ونشطاء مجتمع الميم

- المشاركة بشكل استباقي ومبادر مع آليات متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة، لا سيما عمليات المراجعة الوطنية الطوعية في البلدان، وكذلك مع الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان - ربما من خلال تحالفات المجتمع المدني - لتسليط الضوء على قضايا وأولويات مجتمع الميم وأولوياتهم والدعوة إلى العمل، بما في ذلك متابعة توصيات محددة لحقوق الإنسان.
- الضغط لجعل عمليات متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة مفتوحة وشاملة لمشاركة ومدخلات هادفة من قبل المجتمع المدني وخاصة أفراد مجتمع الميم ومنظماتهم.

قائمة المصطلحات

معيّن عند الولادة
جنس أو جندر الطفل عند الولادة وفقًا لعائلة الطفل أو مقدمي الرعاية، وغالبًا ما يشار إليه في شهادة الميلاد أو التعميد، أو يشار إليه بالجنس المرتبط باسم الطفل أو الضمائر المستخدمة للإشارة إلى الطفل.

ثنائي الميول الجنسية
هو شخص يعرّف نفسه على أنه ثنائي الميول الجنسية، أو ينجذب إلى أو شارك في نشاط جنسي مع أفراد من أكثر من جنس أو هوية جندرية.

طبيعي جنسياً
شخص تتوافق هويته الجنسية الحالية وتعبيره مع أولئك المرتبطين عادةً بالجنس المخصص لهم عند الولادة.

مثلي
شخص يعرّف نفسه على أنه مثلي الجنس، أو منجذب إلى أو شارك في نشاط جنسي مع أفراد من نفس الجنس.

النوع الاجتماعي/الجندر
السمات والفرص الثقافية والقانونية المرتبطة بكونك رجلًا أو امرأة أو أي جنس آخر.

الهوية الجنسية/الجنسانية
الوعي الداخلي للفرد بجنسه. يمكن أن تكون الهوية الجنسية هي نفسها أو مختلفة عن الجنس المحدد عند الولادة.

ثنائي الجنس
يولد الأشخاص ثنائيو الجنس بخصائص جنسية (بما في ذلك الأعضاء التناسلية والغدد التناسلية وأنماط الكروموسومات) التي لا تتناسب مع المفاهيم الثنائية النموذجية لأجسام الذكور أو الإناث. كونك ثنائي الجنس لا يعني أي توجه جنسي محدد أو هوية جنسية أو تعبير جنساني.

مثلية
امرأة تعرف نفسها على أنها مثلية، أو تنجذب إلى أو تمارس نشاطًا جنسيًا مع نساء أخريات.

غير ثنائي

يشير مصطلح ثنائي إلى المفهوم التقليدي للجنس والذي يتكون من مجموعة واحدة من الخيارات الثنائية، ذكر أو أنثى. مصطلح غير ثنائي هو مصطلح شامل للشخص الذي لا يحدد جنسه كذكر أو أنثى.

الخصائص الجنسية

السمات الجسدية المتعلقة بالجنس، بما في ذلك الأعضاء التناسلية والتشريح الجنسي والإنجابي، والكروموسومات، والهرمونات، والسمات الجسدية الثانوية الناشئة عن سن البلوغ.

التوجه/الميل الجنسي

سمة من سمات الشخص بناءً على جنس الأشخاص الذين ينجذب إليهم، وجنس شركاء النشاط الجنسي، والهوية المحددة ذاتيًا.

الوصمة

هو اعتقاد اجتماعي مشترك حول خاصية معينة تنعكس سلبًا على الشخص أو المجموعة التي تمتلك تلك الخاصية. غالبًا ما يتم التعبير عن الوصمات على أنها قوالب نمطية وافتراضات خاطئة. يشير التحيز إلى موقف أو رأي الفرد عندما يعتقد أن وصمة العار صحيحة. يحدث التمييز عندما يتم التعامل مع وصمة العار.

المتحولين جنسياً

مصطلح شامل للأشخاص الذين تختلف هويتهم الجنسية و / أو تعبيرهم عن التوقعات الثقافية القائمة على الجنس الذي تم تعيينه لهم عند الولادة. لا تعتمد هوية المتحولين جنسيًا على الإجراءات الطبية. كونك متحولًا جنسيًا لا يعني أي توجه جنسي محدد. لذلك، قد يتعرف الأشخاص المتحولين جنسياً على أنهم مستقيمون، مثليي الجنس، مثليات الجنس، ثنائيي الجنس، إلخ.

ENDNOTES

1 انظر تحويل عالمنا: خطة 2030 للتنمية المستدامة للأمم المتحدة
.Doc. A/RES/70/1, 21 October 2015, Introduction, paragraph 4

2 الجلسة الحادية والأربعون لمجلس حقوق الإنسان، العنصر 8، بيان النقاش الشفهي العام، متوافر على الرابط:
https://ilga.org/downloads/HRC41_item8_general_debate_global_statement.pdf

3 يمكن قراءة المزيد حول الفقر متعدد الأبعاد في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2019:
ما وراء الدخل، ما وراء المتوسط، ما وراء اليوم: أوجه عدم المساواه في التنمية البشرية في القرن الواحد
والعشرين على: http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019.pdf

4 راجع «ولدنا أحراراً ومتساويين»
,'Born Free and Equal', OHCHR, 2019, HR/PUB/12/06/Rev.1
https://ohchr.org/Documents/Publications/Born_Free_and_Equal_WEB.pdf

5 المصدر نفسه 'Born Free and Equal'

6 https://www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/
files/media/migrated/a4_guarantors_.pdf

7 انظر المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان
https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CoreInstruments.aspx

8 الحماية من العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية
.A/HRC/RES/32/2, 15 July 2016

9 حقوق الإنسان والتوجه الجنسي والهوية الجنسانية A/HRC/RES/27/32, 2 October 2014.

10 المرجع نفسه A/HRC/RES/32/2

11 انظر القائمة الكاملة لتوصيات حقوق الإنسان المتعلقة بمجتمع الميم في أهداف التنمية المستدامة على متصفح
بيانات حقوق الإنسان https://sdgdata.humanrights.dk/ :Human Rights Data Explorer

12 تقرير فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، ألبانيا (A/HRC/42/4)f

13 انظر على سبيل المثال لجنة حقوق الإنسان، الملاحظات الختامية على الإكوادور (CCPR/C/ECU/CO/6)
2016, الفقرات 12-11، النمسا 2015, (CCPR/C/AUT/CO/5), الفقرات 12-11، الجمهورية الكورية
2015, (CCPR/C/KOR/CO/4), الفقرة 13 والعراق, 2013, (CCPR/C/IRQ/ CO/5) الفقرة 12(d).

14 انظر على سبيل المثال اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليقات العامة رقم 23 (E/C.12/GC/23), 2016, الفقرات 65(a), 48, 11؛ رقم 22 (E/C.12/GC/22), 2016, في الفقرة 23؛ رقم 20 (E/C.12/GC/20), 2009, فقرة 32؛ No. 19 (E/C.12/GC/19), para. 29; No. 18 (E/C.12/GC/18), 2006, para. 12(b); No. 15 (E/C.12/2002/11), 2003, para. 13; No. 14 (E/C.12/2000/4), 2000, para. 18.

15 انظر على سبيل المثال لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الملاحظات الختامية عن كندا CRPD/C/CAN/CO/1), 2017, الفقرة 19 , لتوانيا 2016 ,(CRPD/C/LTU/CO/1), الفقرات 15-16، أوغندة (CRPD/C/UGA/CO/1), الفقرات 8-9، تشيلي ,(CRPD/C/CHL/CO/1) 2016 فقرة 42.

16 https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld

17 انظر تحويل عالمنا: خطة 2030 للتنمية المستدامة، وثيقة الأمم المتحدة A/RES/70/1, 21 October 2015, Preamble

18 يشار إليها أحياناً باسم «تقارير الضوء» أو «تقارير أصحاب المصلحة»

19 اقرأ المزيد حول المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين https://sustainabledevelopment.un.org/mgos

20 مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، «القوانين والممارسات التمييزية وأعمال العنف ضد الأفراد بناءً على توجههم الجنسي وهويتهم الجنسية» 12–8 ,(A/HRC/19/41, 2011).

21 مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، «القوانين والممارسات التمييزية وأعمال العنف ضد الأفراد بناءً على توجههم الجنسي وهويتهم الجنسية» 12–8 ,(A/HRC/19/41, 2011).

22 Lea Mwambene and Maudri Wheal, “Realisation or Oversight of a Constitutional Mandate? Corrective Rape of Black African Lesbians in South Africa,” African Human Rights Law Journal 15, no. 1 (2015): 58–88; Luis Abolafia Anguita, “Tackling Corrective Rape in South Africa: The Engagement between the LGBT CSOs and the NHRIs (CGE and SAHRC) and Its Role,” International Journal of Human Rights 16, no. 3 (2012): 489–516.

23 .CEDAW/C/GTM/CO/8-9

24 .CEDAW/C/KEN/CO/8

25 Tim Lane et al., "'They See You as A Different Thing': The Experiences of Men Who Have Sex with Men with Healthcare Workers in South African Township Communities," Sexually Transmitted Infections 84, vol. 6 (2008): 430-433. Surveying Nepal's Sexual and Gender Minorities: An Inclusive Approach (Bangkok: United Nations Development Programme (UNDP), The Williams Institute, 2014), 9-10.

26 Sarah M. Peitzmeier et al., "Pap Test Use Is Lower among Female-to-Male Patients than Non-Transgender Women," American Journal of

27 Preventive Medicine 47, no. 6 (2014): 808–12, https://doi.org/10.1016/j.amepre.2014.07.031; Hayley Braun et al., "Cancer in Transgender People: Evidence and Methodological Considerations," Epidemiologic Reviews 00, no. 9 (2017): 1–15, https://doi.org/10.1093/epirev/mxw003; Anne E Mattingly, John V Kiluk, and M Catherine Lee, "Clinical Considerations of Risk, Incidence, and Outcomes of Breast Cancer in Sexual Minorities.," Cancer Control : Journal of the Moffitt Cancer Center 23, no. 4 (2016): 373–82, http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/27842326.

28 Kathleen A. Dolan and Phillip W. Davis, "Nuances and Shifts in Lesbian Women's Constructions of STI and HIV Vulnerability," Social Science and Medicine 57, no. 1 (2003): 25–38, https://doi.org/10.1016/S0277-9536(02)00305-2; Jennifer Power, Ruth McNair, and Susan Carr, "Absent Sexual Scripts: Lesbian and Bisexual Women's Knowledge, Attitudes and Action Regarding Safer Sex and Sexual Health Information.," Culture, Health & Sexuality 11, no. 1 (2009): 67–81, https://doi.org/10.1080/13691050802541674; C H Logie, D Navia, and M R Loutfy, "Correlates of a Lifetime History of Sexually Transmitted Infections among Women Who Have Sex with Women in Toronto, Canada: Results from a Cross-Sectional Internet-Based Survey," Sex Transm Infect 91, no. 4 (2015): 278–83, https://doi.org/10.1136/sextrans-2014-051745.

29 "The Malta Declaration," 2013, https://www.intersexequality.com/consensus-public-statement-by-the-third-international-intersexforum/.
SDG - Human Rights Data Explorer: تصفح المزيد على مستكشف البيانات https://sdgdata.humanrights.dk/

30 O'Shaughnessy et al., "A Safe Place to Learn: Consequences of Harassment Based on Actual or Perceived Sexual Orientation or Gender Non-Conformity and Steps for Making Schools Safer".

31 Michael J. Higdon, "To Lynch a Child: Bullying and Gender Nonconformity in Our Nation's Schools," Indiana Law Journal 86, no. 3 (2011): 827; Andrea Daley et al., "Traversing the Margins: Intersectionalities in the Bullying of Lesbian, Gay, Bisexual and Transgender Youth," Journal of Gay and Lesbian Social Services 19, no. 3–4 (2008): 23; Arnold H. Grossman et al., "Lesbian, Gay, Bisexual and Transgender Youth Talk about Experiencing and Coping with School Violence: A Qualitative Study," Journal of LGBT Youth 6, no. 1 (2009): 35.

32 4-CRC/C/BRA/CO/2

33 https://sdgdata.humanrights.dk/

34 يمكن أن تتراوح هذه الأنظمة بحسب البلد من متطلبات العلاج الهرموني، التشخيص النفسي، التعقيم أو الطلاق القسريين. بعض القوانين تتطلب واحدة منها أو بعضها أو كلها حتى يتم الاعتراف القانوني بالجندر والموافقة عليه لإصدار وثائق هوية شخصية جديدة

35 Valfort, "Lgbti in Oecd Countries: A Review," 110; Tumaini R. Coker, S. Bryn Austin, and Mark A. Schuster, "The Health and Health Care of Lesbian, Gay, and Bisexual Adolescents," Annual Review of Public Health 31, no. 1 (2010): 457–77, .https://doi.org/10.1146/annurev.publhealth.012809.103636

36 https://sdg.humanrights.dk/

37 معاهدات منظمة العمل الدولية الأساسية
https://www.ilo.org/global/standards/introduction-to-international-labour-standards/conventions-and-recommendations/lang--en/index.htm#:~:text=The%20ILO%20Governing%20Body%20has,forced%20or%20compulsory%20labour%3B%20the

38 CESCR General Comment No. 4: The Right to Adequate Housing (Art. 11 (1) of the Covenant) (E/1992/23)

39 CESCR General Comment No. 12: The Right to Adequate Food (Art. 11) (E/C.12/1999/5)

40 المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، 2019، المؤشرات والبيانات لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة

41 http://sdgdata.humanrights.dk

42 انظر
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/19580Cabo_Verde_VNR_SDG_Cabo_Verde_2018_ING_final_NU_280618.pdf

43 انظر على سبيل المثال http://undocs.org/A/HRC/39/11

44 انظر على سبيل المثال http://undocs.org/CRPD/C/CAN/CO/1

45 انظر
https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=30022&nr=1049&menu=3170

46 يشير اختصار LGBTQ2 بشكل عام إلى المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً والشوّاذ والمتحيّرين وذوي الروحين

47 انظر على سبيل المثال http://undocs.org/A/HRC/41/6

48 انظر http://undocs.org/A/HRC/41/6

49 انظر على سبيل المثال http://undocs.org/CEDAW/C/CHL/CO/7

50 انظر http://undocs.org/CEDAW/C/CHL/CO/7

51 انظر على سبيل المثال http://undocs.org/A/HRC/41/6

52 انظر على سبيل المثال
https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=30022&nr=1607&menu=3170

53 A/HRC/41/6

54 انظر على سبيل المثال http://undocs.org/A/HRC/22/6

55 انظر على سبيل المثال http://undocs.org/A/HRC/37/7

56 انظر على سبيل المثال http://undocs.org/A/HRC/37/7

57 انظر على سبيل المثال [147.22] http://undocs.org/A/HRC/37/7

58 انظر [147.26] http://undocs.org/A/HRC/37/7

59 انظر [126.25] http://undocs.org/A/HRC/22/6

60 انظر على سبيل المثال http://undocs.org/A/HRC/36/14

61 انظر على سبيل المثال http://undocs.org/A/HRC/36/14

62 انظر http://undocs.org/CAT/C/POL/CO/5-6

63 انظر http://undocs.org/A/HRC/36/14

64 انظر http://undocs.org/A/HRC/21/14

65 انظر
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/19409Poland_VNR_20180615.pdf

66 انظر على سبيل المثال http://undocs.org/A/HRC/37/11

67 انظر http://undocs.org/A/HRC/37/11

68 انظر على سبيل المثال http://undocs.org/CAT/C/KOR/CO/3-5

69 انظر على سبيل المثال http://undocs.org/A/HRC/15/11

70 انظر http://undocs.org/A/HRC/15/11

71 انظر http://undocs.org/CAT/C/SWE/CO/6-7

72 انظر
https://www.government.se/49f428/contentassets/400a118a14b94750a61e42b620a9def9/sweden-and-the-2030-agenda--report-to-the-un-high-level-political-forum-2017-on-sustainable-development.pdf

73 انظر على سبيل المثال http://undocs.org/CAT/C/TLS/CO/1

74 انظر
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/23417TimorLeste_VNR_2019

غالبًا ما تُستخدم عجلة أهداف التنمية المستدامة ذات الحمامة الزرقاء في المنتصف كرمز لتعكس الواجهة بين خطة عام 2030 وحقوق الإنسان. تُعدّ الحمامة هي الشعار الدولي لحقوق الإنسان، وبالاقتران مع عجلة أهداف التنمية المستدامة، فإنها تمثل التطلع إلى أن يكون النهج القائم على حقوق الإنسان في صميم عمليات التنمية المستدامة.

المعهد
الدنماركي
لحقوق الإنسان

يقدم هذا التقرير إرشادات حول كيفية الاستفادة من حقوق الإنسان وخطة عام 2030 وآليات المراقبة الدولية ذات الصلة لتعزيز إعمال حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والخناثى وبالتالي المساهمة أيضًا في الوفاء بتعهد خطة عام 2030 بـ «عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب».

يشير الاستنتاج إلى إمكانات كبيرة لزيادة أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وتقارير أهداف التنمية المستدامة والتنفيذ ذي الصلة لضمان أن تنفيذ خطة عام 2030 يسترشد بنهج قائم على حقوق الإنسان ويفي بحقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والخناثى.
يحتوي التقرير على توصيات ملموسة للحكومات وهيئات حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات أصحاب حقوق مجتمع الميم «المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والخناثى».

LEVERAGING HUMAN RIGHTS AND THE 2030 AGENDA TO ADVANCE LGBTI RIGHTS • 2020.

RFSL